

في هذه المقابلة مع كريس ويليش من مجلة التمويل والتنمية، يناقش سوبرامانيان، الذي سبق أن شغل منصب المدير المساعد في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، كيف خلقت هذه الضريبة سوقًا داخلية واحدة لأول مرة منذ الاستقلال في عام ١٩٤٧.

**التمويل والتنمية:** ما هي بعض العقبات التي تحول دون إقناع حكومات الولايات بدعم الضرائب؟  
**سوبرامانيان:** أولاً، فقدان السيادة على المالية العامة، بطبيعة الحال. فقد درجت حكومات الولايات في السابق على فرض هذه الضرائب بأشكال مختلفة، وكان لها حرية مطلقة للقيام بذلك. ولكن الآن، سيتم الحد من هذه الحرية باشتراك المركز والولايات معاً. وكان بإمكانها أيضاً استخدام الحوافز الضريبية لجذب الاستثمار. فكان لهذا الأمر قيمة بالغة بالنسبة لكل حكومة من حكومات الولايات — ولكن بالنسبة للبلد ككل، فقد أدى ذلك التنافس إلى تدهور الأوضاع.

**التمويل والتنمية:** في بادئ الأمر كنت من أنصار وضع هيكل بسيط للغاية لضريبة السلع والخدمات، ولكن انتهى بك الأمر إلى وضع ستة معدلات، وهو من وجهة نظر كثير من الاقتصاديين غير مثالي لأنه أكثر تعقيداً.  
**سوبرامانيان:** من حيث المبدأ، اقتنع الجميع بالرأي القائل بأن هذا الهيكل يجب أن يكون بسيطاً. لكن ... كل ولاية لها دوافعها السياسية. فهناك ولاية واحدة كانت هي المنتج الوحيد لبعض السلع، وكانوا يقولون، حسناً، فلنفرض عليها معدلاً ضريبياً منخفضاً. ولكن لسوء الحظ السياسة اضطررتنا إلى الخروج من هذا الهيكل البسيط بأسعاره الثلاثة.

وبمجرد تنفيذ هذا الهيكل، كان هناك معدل مرتفع، قدره ٢٨٪. فأدرك الناس أنه يؤدي إلى الكثير من حالات التهرب؛ فهو مرتفع للغاية، وعندئذ بدأ مجلس ضريبة السلع والخدمات — وهو منتدى المداولات حول هذا الموضوع — يعمل على تخفيض هذا المعدل البالغ ٢٨٪. فتم إحراز تقدم. ولكن أماننا شوطاً طويلاً لنقطعه، وأمل أن يتحقق التبسيط بمرور الوقت.

**التمويل والتنمية:** بعض القطاعات المهمة، مثل البترول والعقارات، لا تقربها ضريبة السلع والخدمات. فهل تأمل في إدراجها في مرحلة ما؟  
**سوبرامانيان:** يحدوني الأمل أن تشمل قطاعات الكهرباء والعقارات والبترول في مرحلة ما. لكن الطريقة التي أعتقد أنه سيتم اتباعها — كما أكد وزير المالية — أننا مازلنا ننتظر استقرار ضريبة السلع والخدمات تماماً. فنحن غير متأكدين تماماً من حجم حصيلة الإيرادات، ولكن بمجرد استقرار الضريبة، يمكن إدخال كل تلك القطاعات في إطارها.



الصورة: STEPHEN JAFFE/IMF

## سوق موحدة

### أرفيند سوبرامانيان يشرح مزايا فرض ضريبة جديدة على الاقتصاد والميزانية العامة في الهند

ساهم أرفيند سوبرامانيان بصفته كبير المستشارين الاقتصاديين لحكومة الهند بدءاً من عام ٢٠١٤ في تصميم ضريبة على السلع والخدمات في البلاد. وفي يوليو عام ٢٠١٧، حُلَّت ضريبة السلع والخدمات في كافة أنحاء البلاد محل تشكيلة متنوعة من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات والضرائب الانتقائية التي تفرضها ٢٩ ولاية بالإضافة إلى الحكومة الفيدرالية. لقد تم استحداث ضريبة السلع والخدمات بعد أقل من عام على إيقاف التعامل بالعملة في خطوة مثيرة للجدل اتخذتها الحكومة لسحب ٨٦٪ من العملة من التداول.

الفرصة. والمهم عندئذ ليس إن كنت على استعداد جيد أم لا، ولكن إن كان لديك نظم قادرة على الاستجابة للمشكلات.

**التمويل والتنمية:** كيف يتلاقى هذا مع التقدم المحرز في نظم المدفوعات المصرفية والإلكترونية؟

**سوبرامانيان:** واحد من المزايا الجانبية الضخمة سيكون الشمول المالي. فليس بوسع كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول بسهولة إلى الائتمان لأنها لا تملك المستندات أو سجلات الأداء اللازمة. والآن أصبح من الممكن

### لا توجد أبداً لحظة مناسبة لتنفيذ شيء بهذا الاتساع والتعقيد

خصم مدفوعات الضرائب التي تتم إلكترونياً، ويمكن إنشاء سوق للأذون وكيان أساسي يحسن من فرص هؤلاء الأشخاص للحصول على الائتمان.

**التمويل والتنمية:** ما الذي تعلمته عن الاقتصاد من استحداث ضريبة السلع والخدمات؟

**سوبرامانيان:** الهند بلد شاسع، وكل ولاية ترغب في معرفة حجم صادراتها الدولية. ولم تكن هناك وسيلة لمعرفة ذلك حتى قمنا بهذه العملية. كذلك أصبحنا أكثر قدرة على استيعاب مع حجم القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الهند على نحو لم يتحقق من قبل. وبغض النظر عن جانب الضرائب ودعم التعاونية الفيدرالية، فإن المعلومات التي سنحصل عليها لتعميق فهمنا للاقتصاد، وبالتالي طرح الآراء في عملية صنع السياسة، ستكون معلومات هائلة.

**التمويل والتنمية:** هل تحمل انتخابات العام القادم مخاطرة الاضطرار لتقديم تنازلات أو إلى تأجيل إدخال التحسينات علي ضريبة السلع والخدمات.

**سوبرامانيان:** إذا رضع مجلس ضريبة السلع والخدمات إلى هذا النمط من المطالب الشعبية سيكون له آثار سلبية جداً على أداء ضريبة السلع والخدمات في المدى الطويل. وأعتقد أن هناك قدراً كافياً من روح الجماعة في مجلس ضريبة السلع والخدمات بما يكفل تجنب هذه المطالب الشعبية. <sup>FD</sup>

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الطول المناسب والوضوح.

**التمويل والتنمية:** هل شعرت بالقلق إزاء إطلاق ضريبة السلع والخدمات فور سحب العملة من التداول، الذي ألقى باللوم عليه باعتباره السبب في تباطؤ النمو؟

**سوبرامانيان:** يبدو أن هاتين الصدمتين لم يعد لهما أي تأثير، وأن الاقتصاد بدأ يتعافى مرة أخرى. ولكن لا شك أن هاتين التجربتين السياسيتين كانت لهما آثار انتقالية.

**التمويل والتنمية:** هل أدت ضريبة السلع والخدمات إلى تحسين التحصيل الضريبي؟

**سوبرامانيان:** زاد عدد دافعي الضرائب المسجلين في ضريبة السلع والخدمات بنسبة قاربت ٥٠٪. وسوف نشهد زيادة في تسجيل دافعي الضرائب مما سيؤدي إلى تحسين الامتثال بمرور الوقت. وحسب تقديراتنا المحافظة، بمجرد استقرار الضريبة من المفترض ازدياد حصيلته الإيرادات من ضريبة السلع والخدمات بواقع ١ إلى ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وسيكون نظاماً فريداً، وربما يعتبر أحد أنظمة ضريبة القيمة المضافة القليلة في العالم أجمع حيث يمكن مطابقة ما يقول المورد إنه باعه إلى المشتري وما يقوله المشتري إنه اشتراه من المورد. بمجرد حدوث هذه المطابقة، يمكن محاولة الحد من التهرب الضريبي وعدم الامتثال.

**التمويل والتنمية:** وماذا عن التأثير الاقتصادي؟  
**سوبرامانيان:** ستخفض الحواجز أمام حركة البضائع والخدمات داخل الهند. لذا، فإننا نتوقع أيضاً أن تحدث مثل هذه الزيادة الهائلة في التجارة داخل الهند، مما يعتبر أشبه بتخفيض الجمارك إلى حد ما. ومن المفترض أن يعزز ذلك من التجارة والنمو ويجعل الاقتصاد الهندي أكثر جاذبية للاستثمار.

**التمويل والتنمية:** ولكن هل تضاءلت هذه الفوائد بسبب تعقيدات الضريبة؟

**سوبرامانيان:** بعض الفوائد التي تتحقق من خلال التبسيط والشفافية تتراجع بالفعل. وهذا أمر يدركه بالفعل مجلس ضريبة السلع والخدمات.

**التمويل والتنمية:** اشتكى المصدرون من أن استرداد الضريبة استغرق وقتاً طويلاً. ألم يكن من المفترض بذل جهد أكبر لاختبار ضريبة السلع والخدمات قبل تعميم استخدامها؟

**سوبرامانيان:** لا توجد أبداً لحظة مناسبة لتنفيذ شيء بهذا الاتساع والتعقيد. وربما كان من الممكن الإعداد على نحو أفضل في بعض الجوانب، ولكن الأمور لا تسير بهذا الشكل على أرض الواقع وفي العمل السياسي. فعليك أن تنتهز